امه بالزنا ولو كذا اذا نسب نفسه الى بطن او نسب او
عشيرة غير بطنه ونسبه وعشيرته لانه قذف امه كما
ذكره الشيخ وغيره ومثله من نسب شخصا الجد كجامع
المحقق ومقتضى كلام المولف ان قوله انا نقل او ولد
زنا من التعريض وليس كذلك اذ الثابي من التصريح خطا
واما الاول فمن التعريض بحسب ما يفيده كلام ابن
شامس ومن وافقه وذكر بعض ان النقل ولد الزانية
وعليه جرى كثير من الحنفية وكذلك جرى من قال لامراة
يا فجرة وفي الزانية ولا فرق في ذلك بين زوجته
والاجنبية ومثله يا فاجره ياعاهره وكذلك جرى من
قال للحر يا قرنان لانه صاحب العلعلة كناية بقرن
بينه وبين غيره على زوجته فالحاصل زوجته ان
طلبت ذلك وكذلك جرى من قال لشخص يا ابن منزلة
البرذان لانه نسب امه الى الزنا لان المراة في الجاهلية
اذا ارادت الفاحشة انزلت البرذان وكذلك جرى من
قال للحر يا ابن ذات الراية لانه عرض امه بالزنا لانه
في الجاهلية كانت المراة تنزل البرذان وتجعل على
نافها راية اعلامة للحل الكثر ولو كذلك جرى من قال
لامراة فعلت بهاني علمتها لان ذلك اشد من التعريض
قال في الرخيم ضابط هذا الباب الاشتهارات
العرفية والقرائن الحالية فمتى تقرر حلف او وجد
احدهما وان انتقل العرف وبطل بطل الحد وتختلف
ذلك بحسب الاعصار والامصار وبهذا يعلم ان يا ابن
ذات الراية ومنزلة البرذان لا يوجبان حدا وانه لو اشتهر
ما لا يوجب حدا الان في العرف اوجب الحد لان سبب

جنسا

جنسا الغير ولو ابيض لاسود وان لم يكن من العرب
او قال مولا لغيره انا خير منك او مالك اصل او قال
لجماعة احدكم زان الفرق بين العرب وغيرهم ان العرب
انسابهم محفوظة وغير العرب من سائر الاجناس انسابهم
غير محفوظة فمتى نسب من غير العرب الى غير جنسه
او الى غير قبيلة لحد عليه ولو كان ابيض ونسبه
الى جنسي اسود او العكس كما اذا قال لبربري
يا زوي مثلا ومتى نسب من هو من العرب الى
غير حد والمراد بالجنس هنا الصنف لان الانسان
نوع من الحيوان فما تحته اصناف فالعرب صنف
والروم صنف والبربر صنف وهكذا وكذلك لاحد
على الشخص المولى وهو الذي وقع عليه العتق
اذا قال لاخر حر الاصل انا خير منك اذ ليس فيه
قذف ولا تعريض للقذف ووجود الخير كثيرة ولذا
لو قال انا خير منك سبا فانه يحد لذلك ولا
خلاف في ذلك وكذلك لا حد على من قال لاخر مالك
اصل ولا فصل لانه انما نفى جنسه فقط وكذلك
لا حد على من قال لجماعة احدكم زان او ابن زانية او
لا اب له وسواء قالوا كلهم او بعضهم لان المقذوف
لما لم يكن معلوما لم يلحق واحدا منهم معرة والحاصل
هو المعرة ويحمل كلام المولف اذا التزت الجماعة بان
زاد على اثنين وما فارقا بعضهم وان كانوا اثنين وما
فارقا بعضهم بحد ان قاموا او قام بعضهم وعفى الباقي
فان حلف ما اراد القايم لمن حد او الحد وجد في ما يون
انكان لا بينة ثم وفي يا ابن المضراب او الازرق ان لم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)